دور العناقيد الصناعية في دعم الاقتصاد الوطني العراق حالة دراسية

أ.م.د. فاطمة مصحب لفتة الباحث. علي محمد كريم
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة واسط
fmishib@uowasit.edu.com

الملخص:

ونظراً للمشاكل الكبيرة التي يعاني منها مجمل القطاع الصناعي في العراق وبالأخص القطاع الصناعي العام والتي نجمت عن الظروف غير الطبيعية التي مر بها العراق خلال العقود الماضية وخاصة في الجانب السياسي والأمني مما انعكس سلباً على قطاعات الاقتصاد كافة ومنها القطاع الصناعي العام وكان للسياسات التي اعتمدت من قبل الجهات الادارية والاقتصادية المسؤولة عن هذا القطاع في حرمانه من العمل في ظل جو من المنافسة وزاد الأمر سوءاً بعد عام ٢٠٠٣م، بفعل الاجراءات غير المنطقية التي تعاملت بها الإدارات الاقتصادية مع قطاع الصناعة التحويلية في العراق مما ساهم في اضعاف فاعلية هذه الصناعات وضعف انتاجيتها وعدم قدرتها على المنافسة في السوق المحلية. يهدف البحث إلى ابراز دور ومفهوم العناقيد الصناعية وأهميتها وخصائصها، تحليل وبيان فرص تطبيق العناقيد الصناعية في العراق. وقد استنتج البحث أن العناقيد الصناعية شكلاً ناجحاً للعلاقات التشابكية بين المشروعات المختلفة، ويعتمد نجاحها على وجود ترابط قوي. وقد أوصى البحث إلى اقتراح بعض الحلول التي تتناسب مع إمكانيات العراق المادية ومتطلبات المرحلة، والتي تكمن في ضرورة دعم الدولة لتطوير العناقيد الصناعية لما يمكن أن تحققه هذه العناقيد من أثر على الأداء الاقتصادي للدولة من خلال توفير بنية تحتية داعمة لنمو العناقيد الصناعية.

الكلمات المفتاحية: (العناقيد الصناعية، المشاريع الصناعية، الصناعات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية).

The Role of Industrial Clusters in Supporting the National Economy, Iraq, a Case Study

Dr. Fatima Mosaheb Lafta:
fmishib@uowasit.edu.com.
Researcher: Ali Muhammad Karim:
Alimohammadkareem1956@gmail.com.
College of Administration and Economics/ Wasit University.

Abstract:

And in view of the great problems that the entire industrial sector in Iraq suffers from, especially the public industrial sector, which resulted from the abnormal conditions that Iraq went through during the past decades, especially in the political and security aspects, which negatively affected all sectors of the

economy, including the public industrial sector. The administrative and economic authorities responsible for this sector prevented it from working in an atmosphere of competition, and the matter got worse after 2003, due to the illogical measures that the economic departments dealt with the manufacturing sector in Iraq, which contributed to weakening the effectiveness of these industries, their weak productivity, and their inability to Competition in the local market. The research aims to highlight the role and concept of industrial clusters, their importance and characteristics, analyze and explain the opportunities for applying industrial clusters in Iraq. The research concluded that industrial clusters are a successful form of networking relationships between different projects, and their success depends on a strong interdependence. The research recommended to propose some solutions that are commensurate with Iraq's material capabilities and the requirements of the stage, which lies in the necessity of supporting the state to develop industrial clusters because of the impact that these clusters can achieve on the economic performance of the state by providing an infrastructure that supports the growth of industrial clusters.

Keywords: (industrial clusters, industrial projects, small and medium industries, economic development).

المقدِّمة:

يحظى مفهوم العناقيد الصناعية بالاهتمام لدى واضعي السياسات (الحكومات)، إذ تتبنى معظم اقتصاديات العالم برامج لتطوير التجمعات الصناعية في خططها التنموية لرفع مستوى نمو وتنافسية اقتصاداتها، متخلية بذلك عن برامج التنمية الكلاسيكية والتي تبين ضعف مردوديتها مقارنة بتكلفتها، ليتزايد تبعاً لذلك الاهتمام العالمي في العناقيد الصناعية، أو ما يطلق عليها أيضاً التجمعات الصناعية بوصفها من الاستراتيجيات التي يمكن أن تعتمد عليها الاقتصاديات لتطوير عمل مؤسساتها مما يمكنها من تجاوز المشاكل والعقبات التي يمكن أن تواجهها هذه المؤسسات مُعززة بذلك من القدرة التنافسية للاقتصاديات على المستوى العالمي. وأما الحث على توجه الاقتصاد العراقي نحو تبني استراتيجية العناقيد الصناعية لما تملكه هذه الاستراتيجية من مقومات لاسيما تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية للمشاريع المتوسطة والصغيرة، وتقليل تعرضها للتقلبات الاقتصادية، التي يمكن أن توفرها هذه العناقيد، وأن النسيج الصناعي العراقي في معظمه مؤسسات صغيرة ومتوسطة، فضلاً عن ذلك، تسهيل عملية الترابط ما بين المشاريع المختلفة، ووفقاً لذلك أصبح تبني هذه الاستراتيجية من الحلول التي يمكن الأخذ بها ومنه ضرورة العمل على تطويرها.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أهمية العناقيد الصناعية بوصفها استراتيجية يتم تبنيها من قبل الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات النامية، وبما أن الركيزة الأساسية لهذا القطاع هي المشروعات المتوسطة والصغيرة، وأن هذه المشروعات في الأغلب تعاني من المشاكل والإهمال فأن استراتيجية العناقيد الصناعية تعمل على توسيع نطاق هذه المشروعات التي تعد ركيزة التنمية الاقتصادية في الوقت الحاضر.

مشكلة البحث: إن تبني فكرة استراتيجية العناقيد الصناعية بوصفها أحسن أداة لتعزيز القدرات الإنتاجية للمشاريع المتوسطة والصغيرة، عبر تدنية تكاليف الإنتاج، ورفع جودة المنتوج، وزيادة تسويق منتجاتها، ووفقاً لذلك يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الاتي: **ما هي العناقيد الصناعية وما هي آلية عملها؟**

فرضية البحث: تعد العناقيد الصناعية من أبرز أنواع البيئات المشجعة لدعم وتنمية الصناعات المتوسطة والصغيرة، لما تحققه من وفورات الحجم للمدخلات وتحقيق الحجم الأمثل لاستخدام الطاقات الإنتاجية، وتحقيق التعاون الذي يؤدي إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل وتبادل الأفكار والمعلومات وتحسين كفاءة الإنتاج.

هدف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- التعرف على مفهوم العناقيد الصناعية وأهميتها وخصائصها.

٢- تحليل وبيان فرص تطبيق العناقيد الصناعية في العراق

منهجية البحث: تم استعمال المنهج الوصفي لتعرف على الإطار المفاهيمي للعناقيد الصناعية. فضلاً عن المنهج التحليلي لغرض معرفة واقع القطاع الصناعي في العراق ومدى تأثير التغيرات في التنمية الاقتصادية والمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول

العناقيد الصناعية: إطار مفاهيمي

اولاً: مفهوم العناقيد الصناعية:

تعرف العناقيد الصناعية بانها "تجمع يضم مجموعة من الشركات التي تجمع بينها عوامل مشتركة كاستخدام تكنولوجيا متشابهة أو الاشتراك في القنوات التسويقية ذاتها أو الاستقاء من وسط عمالة مشترك أو حتى الارتباط بعلاقات أمامية وخلفية فيما بينها ويضم هذا التجمع كذلك مجموعة من المؤسسات المترابطة والداعمة له، والتي يعتبر وجودها ضرورة لتعزيز تنافسية اعضاء التجمع" **(فلاق، ٢٠١٣)**.

وتعرف العناقيد الصناعية بأنها "مجموعة من الصناعات المتقاربة او المتشابهة التي تهدف تحقيق مزايا معينة من خلال الخصائص المشتركة" **(smith، ٢٠٠٩)**. وعليه ان العناقيد الصناعية تختلف

عن الصناعة والقطاع الصناعي في المفهوم في كون ان العناقيد الصناعية تمثل سلسلة القيمة الكاملة من الصناعات المحددة ابتداءً من الموردين وانتهاءً بالمنتجات النهائية بما في ذلك دعم الخدمات والبنية التحتية المتخصصة، وبذلك فالعناقيد الصناعية تمثل تركيز جغرافي مترابط من خلال تدفق السلع والخدمات، مما يجعلها اقوى من ربطها ببقية قطاعات الاقتصاد، كما أنها تشمل العمالة المنخفضة وعالية القيمة على حدٍّ سواء **(Association of Government, 2011)**.

وهنا يبدو ان مفهوم العناقيد الصناعية مازال قالبه غير كامل وان صياغته غير واضحة بالشكل المطلوب وذلك بسبب القيود التي تم ذكرها كالقيد الجغرافي، وان الكثير من الاقتصاديين يعترضون على المفهوم الجغرافي وما شابهه.

ثانياً: أنواع العناقيد الصناعية وأهدافها:

أهم أنواع العناقيد الصناعية هي:

١-**عناقيد مارشال (Marshall Clusters)**: أو ما سمي بالمناطق الصناعية بحسب مفهوم مارشال، وهي أكثر ما تم دراسته من التكتلات، ولأن معظمها يتوافق مع رؤية (مارشال) وأكثرها انتشاراً في أوروبا، وهذه العناقيد تمثل جزءاً لا يتجزأ من العلاقات المحلية والإقليمية مقارنة بغيرها من العناقيد **(Ferreira و others، ٢٠١٢)**. وتتكون هذه العناقيد من مؤسسات متعددة صغيرة ومبتكرة ومملوكة محلياً، ويكون العنقود وفق هذا النوع أشبه بالكتلة المتجانسة إلى حد ما، إذ يسود التعاون ما بين مؤسسات العنقود من دون أن يكون لأي منها قوة أو سيطرة مباشرة على العنقود، والعنقود الديناميكي يحدد شكله ونموه **(Boja & Models, 2011)** وان المؤسسات الصغيرة في الصناعة نفسها في عناقيد مارشال تكون قادرة على تحقيق وفورات الحجم الخارجي للمؤسسة من خلال المشاركة في الموقع **(Basant، ٢٠٠٢)**.

٢- **عناقيد المحور والاذرعة (The hub- and - spoke clusters)**: وتتكون من مؤسسة أو أكثر كبيرة يخدمها عدد كبير من المؤسسات المتوسطة والصغيرة الموردة للمدخلات والخدمات، وقد يضم هذا النوع من العناقيد العديد من المؤسسات والشركات التي تستخدم منتجات المؤسسات والشركات الكبرى، ويعتمد معدل نمو فرص العمل على نمو المؤسسات والشركات المحورية **(غرفة التجارة الشرقية، ٢٠١٣)**. إنّ السمة الأساسية لهذا النوع من العناقيد هو انه دائما ما ينتشر في الأقاليم، إذ تمثل واحدة أو اكثر من مؤسسات هذا العنقود المركز الاقتصادي للإقليم، وعادة ما تكون العلاقات والروابط داخل هذه العناقيد هرمية مع المحاور التي تسيطر على التعاون مع الموردين من باقي المتنافسين داخل العناقيد، ومن الأمثلة الواضحة على هذا النوع من العناقيد، هو ما نجده في صناعة السيارات مثل عنقود صناعة السيارات في ديترويت في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يدور عن مصنعي السيارات الثلاث الكبار (كرايسلر، فورد و جي ام سي) وشركة تويوتا اليابانية وفيات الإيطالية فضلا عن بعض العناقيد الأخرى كعنقود المستحضرات التجميلية في نيوجرسي **(Basant، ٢٠٠٢)**.

٣- **عناقيد المراكز العامة (state anchored clusters):** وهي أكثر الأنواع التي تحظى بالاهتمام من لدن الحكومات بوصفها أحد المسارات التنموية، ويشجع القطاع العام عليها، كإقامة المراكز البحثية الكبيرة والجامعات المتخصصة وغيرها ، وعلى سبيل المثال فان الروابط مع الجامعات قد تحفز على ظهور مؤسسات جديدة تقوم على التكنولوجيا، والروابط مع المؤسسات الداعمة كالمعاهد ومراكز البحوث بصرف النظر عن خصوصية الصناعة، قد تحدد طبيعة المعرفة المتدفقة في مثل هكذا عناقيد، اذ تتحدد طبيعة ونطاق هذه العناقيد بالاعتماد على نوع المؤسسات الحكومية الداعمة والتي يجب أن تكون فعالة ومؤثرة في النشاط الاقتصادي وموقعها ونشاطها (**Ferreira و others، ٢٠١٢**).

٤- **عناقيد المنصات والفروع (the satellite platform)** : ينشأ هذا النوع من العناقيد غالبا نتيجة السياسية العامة لجذب المؤسسات والشركات الأجنبية متعددة الجنسية، التي هي من نمط المؤسسات والشركات ذات التكنولوجيا العالية التي تسعى لاستغلال انخفاض تكلفة الموارد المتوافرة محليا كالعمل مثلا، ومن مميزات هذا النوع من العناقيد عدم وجود علاقات بين مؤسساته ويتم التحكم به كليا من لدن المؤسسة أو الشركة الأم التي تقع عن بعد (**Boja و Models، ٢٠١١**). وان المؤسسات في مثل هكذا عناقيد تكون مستقلة مكانيا، أي عدم وجود روابط مع المورد سواء في مرحلة المنبع أو المصب، ولا مع باقي المتنافسين، وهذا التعاون المحدود بين مؤسسات المنصة هو سبب كونها غالبا ما تشارك في الأنشطة والصناعات المختلفة، وان علاقاتها وروابطها دائما ما تكون مع المحاور الخارجية لمؤسسات المنصات (**Basant، ٢٠٠٢**).

ثالثاً: آليات عمل العناقيد الصناعية:

تتمثل آليات عمل العناقيد الصناعية في المبادئ التي ترتكز عليها هذه العناقيد، والتي من خلالها تستطيع العناقيد الوصول للتنافسية المطلوبة، وهذه الآليات هي:

١- **التركز الجغرافي:** وهو المبدأ الأول والأساسي الذي تستند إليه آلية عمل العناقيد الصناعية، إذ تجتمع المؤسسات في مكان ما نتيجة لتوافر ميزات ملموسة، تتمثل في الموارد الطبيعية والبنية التحتية، ويكون انضمام المؤسسات إلى هذا العنقود بسبب انخفاض التكاليف والحصول على مزايا الحجم أو لوجود المتخصصين في دعم عوامل الإنتاج من موردين وماليين وتقنيين وعمالة ماهرة وتكنولوجيا، فضلاً عن عوامل أخرى مثل القرب من الأسواق من أجل زيادة المبيعات ورفع المقدرة في الاستجابة للمستهلكين من خلال الاحتكاك المباشر بهم، أو يكون الحافز للانضمام هو للإفادة من الميزات غير الملموسة والمتمثلة في الحصول السريع على المعلومات والخبرات وتبادل المعرفة وتوسيع العلاقات .

٢- **التخصص:** فاعلية العنقود تبرز من خلال وجود مؤسسات عنقودية قوية في تخصصها تتكامل مع بعضها في إنتاج منتجات أكثر تخصصا وتميزه، وكلما كانت هذه المؤسسات متفوقة من ناحية التخصص وتطوير منتجاتها كان العنقود أكثر قوةً ونجاحاً، إلا أن هذا لا يعني انغلاق العنقود على

نفسه، إذ إن توسع علاقات العنقود وتزايد ارتباطاته قد يعمل على تطوير مؤسسات العنقود وقد ينتج عن ذلك ظهور منتجات أو تخصصات جديدة (جباري و زهية، ٢٠٠٨).

٣- **الابتكار:** يمثل الابتكار المقياس الحقيقي لفاعلية وحيوية العنقود وقدرته التنافسية، فعندما تبتكر مؤسسة منتجاً معيناً، فأن المنافسين سيبحثون في إنتاج منتج أخر منافس له، بينما يقوم المقلدون بإنتاج ذات المنتج بتكلفة أقل، وقد يتضمن ذلك بعض من التحسينات على المنتج، وهذا الوضع من شأنه أن يدفع المؤسسة المبتكرة إلى تطوير منتجاتها باستمرار أو ابتكار منتجات جديدة أخرى للتغلب على المنافسين والمقلدين، وعليه يستمر هذا الحال وهو ما يؤدي إلى مزيد من الابتكارات ومزيد من التنافس.

٤- **المنافسة:** هي عصب تطور العنقود والحافز الذي يحافظ على زخم النشاط فيه، فالتنافس يخلق الإبداع وهو الذي يحفز المؤسسات نحو البحث ما نزيد من الابتكار والتطوير، وهو ما يؤدي إلى ظهور التخصصات والأنشطة الجديدة، والركيزة لحركة البحث العلمي، كما أنه يسهم في رفع مستوى كفاءة القوى العاملة نتيجة زيادة الطلب عليها، ولضعف أو محدودية التنافس انعكاس سلبي على تنافسية العنقود والتقدم التكنولوجي .

٥- **التعاون:** يمثل مبدأ التعاون المدخل الجديد في عمل العنقود وهو لا يتعارض مع المفهوم السابق، إذ أن نمو المؤسسات ونجاحها يحفز هذه المؤسسات إلى زيادة طلباتها من باقي المؤسسات الموردة لها، ومع تطور العنقود تتعزز علاقات التبادل بين مؤسساته وتتدفق المنافع من الأمام والى الخلف وبالعكس، كما أن هذه الروابط التي تظهر بين مؤسسات العنقود من خلال التحالفات والإنتاج المشترك وغيره من أشكال التعاون يعود عليها بمنافع أكبر من عملها بشكل مستقل (جباري و العوادي، قراءات في التجارب الدولية الرائدة لاستراتيجية العناقيد الصناعية،، ٢٠١٣).

ب_ شروط أو عوامل ومتطلبات نجاح آلية عمل العناقيد الصناعية تتمثل في:

١- ضرورة توافر الموارد الأولية والبيئة الاقتصادية المناسبة، كما أن الموارد الأولية ليست دائما تعني الموارد المادية، بل تشمل أيضا سلسلة من الشروط التي تسهل الأعمال التجارية الجديدة.

٢- استراتيجيات المؤسسات العنقودية والبيئة التنافسية تؤثر في إمكانية تطورها واستمرارها، كما أن هذه الاستراتيجيات مطلوبة لتوفير المنتجات والخدمات المتخصصة وزيادة الجودة والتعاون لتلبية متطلبات أكثر وأعلى.

٣- شروط السوق والمتمثلة بالطلب على المنتجات والخدمات المعروضة، إذ أن أوضاع السوق من شأنها أن تؤثر في تطور البيئة التنافسية للعنقود سواء بالزيادة أو بالنقصان.

٤- الصناعات الداعمة توضح العوامل التي تسمح لمؤسسات العنقود في التطور والمحافظة على بيئتها التنافسية، ومن الأمثلة على ذلك الجامعات ومراكز البحوث التي تدعم التكنولوجيا الجديدة في آليات الإنتاج، وهناك عامل مهم آخر في نمو العناقيد الصناعية وهو الابتكار والتبادل المستمر للمعلومات من خلال:

أ- التحويلات المباشرة المستندة على التعاون في مجال التكنولوجيا، من خلال نشر المعرفة والتبادل في التكنولوجيا والمعلومات الخاصة بالعنقود والسوق وغيرها.

ب- التحويلات غير المباشرة من خلال هجرة العمالة أو من خلال التحليل والمراقبة، وذلك من خلال استقطاب العمالة الرخيصة من الخارج كما في عنقود وادي السيلكون في الولايات المتحدة أو الإفادة من الخبرات الأجنبية.

ت- تحويلات غير المباشرة تنجم عن الفائدة الجانبية التي تحصل من خلال دعم المؤسسات الجديدة القائمة على الأفكار والتكنولوجيا نتيجة البحوث (Boja و Models، ٢٠١١)

المبحث الثاني

تحليل واقع الاقتصاد الأمريكي

يعد اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر اقتصاد في العالم من ناحيتي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وأجمالي الثروة (الثروة الصافية). ويحل في المرتبة الثانية من ناحية الناتج المحلي الإجمالي على أساس معدل القوة الشرائية. في عام ٢٠٢١ حلّ الاقتصاد الأمريكي في المرتبة الخامسة من ناحية الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للفرد، والمرتبة السابعة من ناحية الناتج المحلي الإجمالي على أساس معدل القوة الشرائية للفرد الواحد. تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصاد الأقوى تقنياً، والأكثر ابتكاراً، على الصعيد العالمي، وتبرز قوة الاقتصاد الأمريكي في مجالات الذكاء الاصطناعي والحاسوب والأدوية والطب والفضاء الجوي والتقنية العسكرية. ويعد الدولار الأمريكي العملة الأكثر استخداما في التجارة الدولية، والعملة الرئيسة في احتياطي العملات التي تحتفظ بها المصارف والدول، مدعوماً باقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وقواتها المسلحة، وإعادة تدوير البترو دولار، والإيداعات الآجلة بالدولار خارج مصارف الولايات المتحدة، ووزارة الخزانة الأمريكية **(The Implementation of Monetary Policy, 2015)**، ويعد الدولار الأمريكي عملة رسمية في دول عدّة أخرى، وعملة سائدة فعلياً في دول أخرى. وتعد الصين والاتحاد الأوربي وكندا والمكسيك والهند واليابان وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة وتايوان من أكبر الشركاء التجاريين للولايات المتحدة. تحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى من ناحية الواردات والثانية من ناحية الصادرات. على الصعيد العالمي، وقعت الولايات المتحدة اتفاقيات تجارة حرة مع عدة دول، من بينها الاتفاقية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا، واتفاقيات مع أستراليا وكوريا الجنوبية وإسرائيل، وهناك دول أخرى تخوض مفاوضات حول التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، أو تسري فيها هذه الاتفاقيات فعلياً. الولايات المتحدة اكبر منتج للنفط والغاز الطبيعي. كانت الولايات المتحدة في عام ٢٠١٦ الدولة الأكثر إجراء للمعاملات التجارية في العالم. واحتلت المرتبة الثالثة في مجال الصناعة. فكانت الصناعات الأمريكية تمثل خمس الإنتاج الصناعي العالمي. لا تملك الولايات المتحدة أكبر سوق داخلي للبضائع فحسب، بل تهيمن على تجارة الخدمات أيضا. وصلت قيمة التعاملات التجارية للولايات المتحدة ٥٠٦ تريليون دولار في عام ٢٠١٨ (**World Trade**

Organization، ٢٠١٨). وتعد الولايات المتحدة المقر الرئيسي لـ١٢١ شركة من بين الشركات ال٥٠٠ الأكبر في العالم وفق ترتيب فورنش غلوبال ٥٠٠، وتحتوي الولايات المتحدة على اكبر عدد من أصحاب المليارات. وتبلغ الثروة الإجمالية لهؤلاء ٣ تريليون دولار.

امتلكت المصارف التجارية في الولايات المتحدة ٢٠ تريليون دولار من الأصول اعتباراً من شهر أغسطس من عام ٢٠٢٠. تملك الولايات المتحدة أصولا عالمية تحت الإدارة تزيد قيمتها عن ٣٠ تريليون دولار. تعد بورصتا نيويورك وناسداك اكبر سوقين للأوراق المالية في العالم من ناحية القيمة السوقية وحجم التداول. تبلغ قيمة الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة ٤ تريليون دولار. في حين تتجاوز قيمة الاستثمارات الأمريكية في الدول الأجنبية مبلغ ٢٠٦تريليون دولار. يصنف الاقتصاد الأمريكي في المرتبة الأولى عالمياً من ناحية رأس المال المخاطر. وتمويل البحث والتطوير العالميين. الف انفاق المستهلك نسبة ٦٨% من الاقتصاد الأمريكي عام ٢٠١٨. وبلغت حصة الموظفين من الدخل ٤٣% في عام ٢٠١٧. تتميز الولايات المتحدة بامتلاكها اكبر سوق استهلاكية في العالم. في جذب سوق العمالة الوطنية هجرات من مختلف أنحاء العالم. ويعد معدل صافي الهجرة في الولايات المتحدة الأعلى عالميا. حقق اقتصاد الولايات المتحدة افضل أداء وفق الدراسات الاقتصادية، كتقرير مؤشر سهولة ممارسة الأعمال وتقرير التنافسية العالمي على سبيل المثال، وغيرها **(World Economic Forum، ٢٠١٥)**.

شهد الاقتصاد الأمريكي انكماشاً حرجاً أبان أزمة الركود الاقتصادي عام ٢٠٠٨ ولتي بدأت منذ شهر ديسمبر عام ٢٠٠٧ وحتى شهر يونيو عام ٢٠٠٩ ومع ذلك استعاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ذروة مستواه السابق للازمة (أواخر عام ٢٠٠٧) أبان عام ٢٠١١ وعاد صافي دخل الأسرة إلى مستواه بحلول الربع الثاني من عام ٢٠١٢. وكانت المدة الزمنية لتعافي الاقتصاد الأمريكي في المرتبة الثانية عالمياً بحلول أبريل عام ٢٠١٨. في الربعين الأولين من عام ٢٠٢٠. دخل الاقتصاد الأمريكي فترة ركود جراء انتشار فايروس كورونا (كوفيد١٩). بسبب الركود الاقتصادي الناتج عم جائحة كوفيد ١٩ انكماش في الاقتصاد العالمي منذ الكساد الكبير، وكان تأثيره أسوء بكثير من الركود الاقتصادي عام ٢٠٠٨. صنفت الولايات المتحدة في المرتبة ال٤١ ضمن قائمة الدول الأعلى في التفاوت الاقتصادي، من بين ١٥ دولة في عام ٢٠١٧. وكان فجوة الثروة في الولايات المتحدة اعلى من نظيراتها في باقي دول العالم الغربي**(Gray, 2018)** .

مظاهر قوة الاقتصاد الأمريكي (https://ar.m.wikipedia.org/.):

- **قوة الزراعة:** تعد الزراعة قطاع ثانوي في الاقتصاد الأمريكي بتقديمها نسبة ضعيفة من الناتج الداخلي الخام، وتشغيلها نسبة ضعيفة من اليد العاملة، ومع ذلك فمظاهر قوة هذا القطاع متعددة تتجلى في:

١- اعتبارها أول زراعة في العالم إنتاجا وتصديرا.

٢- احتلال مراتب أولى في منتجات عدّة كالذرة، الصوجا والقمح.

٣- السيطرة على حصة كبيرة من الإنتاج العالمي الزراعي.

٤- ضخامة وتنوع الإنتاج خاصة إنتاج الحبوب والماشية.

- **قوة الصناعة:** تعد الصناعة قطاعا أساسيا في الاقتصاد الأمريكي، وتحتل المراتب الأولى عالميا في عدة منتجات صناعية، وتسيطر على حصة كبيرة من الإنتاج العالمي عبر عدة منتجات صناعية، ويتميز الإنتاج الصناعي بالتنوع والضخامة، ومع ان بعض الصناعات القديمة (السيارات، الصلب، النسيج) قد تراجعت لوجود منافسة خارجية قوية، إلا أنها ما زالت تحتل الصدارة عالميا، فبالمقابل ازدهرت الصناعات المتطورة والعالية التكنولوجيا (الصناعة الإلكترونية، الفضائية، الكهربائية).
- **قوة التجارة:** تهيمن المنتجات المصنعة على الصادرات والواردات الأمريكية، وهي مكونة من مواد التجهيز والاستهلاك والسيارات والمعلومات، وتتعامل الولايات المتحدة مع عدة دول خاصة كندا واليابان ودول الاتحاد الأوربي ودول جنوب شرق أسيا ودول أمريكا اللاتينية. كما تتميز الولايات المتحدة بقوة مواصلاتها وموانئها (كميناء سياتل الذي يعتبر اكبر ميناء على المحيط الهادي) لكن، ورغم كل هذه المقومات التجارية فان قيمة الواردات الأمريكية تفوق قيمة الصادرات، أي أنها تعاني من عجز الميزان التجاري.

مظاهر أخرى لقوة الاقتصاد الأمريكي (https://ar.m.wikipedia.org/.):

١- **قوة الاستثمارات:** تعد الولايات المتحدة من أكبر الدول المستثمرة بالخارج، وتتميز هذه الاستثمارات بضخامة حجمها، كما تمثل الشركات الأمريكية نسبة كبيرة من الشركات المتعددة الجنسيات المائة الأولى، وتستقطب الولايات المتحدة استثمارات ضخمة من الخارج لوجود سوق استهلاكية كبيرة، وكذا الاستقرار السياسي الذي تعرفه البلاد، واغلب الاستثمارات قادمة من اليابان، الصين، كندا والاتحاد الأوربي.

٢- **قوة قطاع الخدمات والبحث العلمي:** يسيطر هذا القطاع على نسبة كبيرة من الناتج الداخلي الإجمالي الخام، وتحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى عالميا في هذا القطاع التي تتزايد وتيرة تطوره.

وهناك مؤهلات تفسر قوة الاقتصاد الأمريكي منها:

❖ مؤهلات طبيعية لقوة الزراعة تتمثل بمجال زراعي شاسع بحيث اكثر من نصف مساحة البلاد عبارة عن سهول كبرى خاصة في النصف الشرقي وغربا بكاليفورنيا.

❖ تنوع المناخ فهو محيطي رطب شمالا وغربا، متوسطي معتدل جنوبا وجبلي بالنصف الغربي والشرقي، مما يساهم في تنوع المحاصيل ووفرة التساقطات.

❖ أهمية الموارد المائية التي تساهم في قوة الزراعات المسقية، ومن ابرز هذه الموارد، نذكر البحيرات الكبرى، وكذا أنهار ذات صبيب قوي كنهر المسيسيبي ونهر ميوري.

❖مؤهلات تنظيمية: تدخل الزراعة في علاقات رأسمالية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى من صناعة وتجارة وخدمات في إطار تنظيمي فهي تزود الفنادق والمطاعم والمصانع بالمنتجات الزراعية، بالمقابل تزودها الصناعات بالآلات والأسمدة والمبيدات، أما قطاع الخدمات يزودها بالقروض والبحث العلمي.

❖مؤهلات تقنية: تستفيد الزراعة الأمريكية من الآلات والأسمدة والبذور المنتقاة والمبيدات، مع استعمال احدث الوسائل التقنية في عملية الإنتاج باستخدام الأقمار الصناعية في مراقبة جودة التربة وكمية الأسمدة المستعملة، كما تستفيد هذه الزراعة من الآلات اللازمة لتسويق المنتجات.

❖الشركات متعددة الجنسية: وهي من العوامل المساهمة في قوة الاقتصاد الأمريكي، إذ تشغل عدد كبير من العمال وتحقق رقم مبيعات كبير تحتل به مراتب متقدمة عالميا.

المبحث الثالث

تجربة وادي السليكون في الولايات المتحدة الأمريكية

اولاً: تجربة وادي السليكون في الولايات المتحدة:

يعد وادي السليكون المحرك الرئيس للاقتصاد في ولاية كاليفورنيا منذ سبعينات القرن الماضي، وهو موطن لأكثر من ٢٢ الف مؤسسة عالية التقنية بما في ذلك مؤسسات (آبل، وانتل، هوليت باكار واي باي) المعروفة عالميا ويشمل ٢٨ مدينة و ٤ مقاطعات. وكان الصحفي (دون هوفلر) أول من أشار لمصطلح وادي السليكون عام ١٩٧١ من خلال مقالة نشرت عن الرقائق الإلكترونية في منطقة خليج سان فرانسيسكو في ذلك الوقت، وكانت هذه المؤسسات تستخدم السليكون في إنتاج هذه الرقائق من خلال المناطق الزراعية الموجودة في هذا الوادي وبداية مشروع وادي السليكون تعود لعام ١٩٣٨ عندما استطاع أستاذ في الهندسة الكهربائية بجامعة ستانفورد اقناع اثنين من تلاميذه بعدم السفر إلى الساحل الشرقي للبحث عن فرصة عمل، والبدء في تكوين شركة خاصة بهما، وهذان التلميذان هما (Hewlett, David Packard) وبدأت الشركة في إنتاج في أول الامر بإنتاج أجهزة قياس الكترونية في مرأب احدهما، وفي عام ١٩٥٠ استطاعت شركة (Packard – Hewlett)، ومعها بضعة شركات ويدعم من جامعة ستانفورد تكوين منطقة صناعية، وقد جذب نجاح الشركة العديد من الشركات الصغيرة وشبكة من الموردين المتخصصين إلى المنطقة، واستمر النمو على مدى عقدين من الزمن إلا أنه كان بطيئاً حتى السبعينات من القرن الماضي، وبعد خمس سنوات من هذا التاريخ تم اختراع الحاسب الالي ابل ماكنتوش وبعدها تم اختراع الحاسب الشخصي **(مصطفى، ٢٠١٤)**. اشتهرت منطقة وادي السليكون عندما أصبحت مركزا للصناعات التكنولوجية في الولايات المتحدة، بعد ان نجحت شركة ناسا التي تتخذ من المنطقة مقراً رئيسا لها في الوصول إلى القمر، ومع شركة "أي بي ام" عند بدأ البحث عن كيفية تحويل أجهزة الحواسيب الالية (الكومبيوتر) ضخمة التي كان يستخدمها الجيش الأمريكي والمؤسسات الحكومية إلى حواسيب صغيرة سهلة الاستعمال. ان اهم عوامل نجاح تجربة العناقيد الصناعية التكنولوجية في وادي السليكون يعود إلى وجود جامعة ستانفورد وجامعة كاليفورنيا في بريكلي ودور هاتين الجامعتين في

تخريج الآف المهندسين وأصحاب الشركات ورواد الأعمال المشهورين والتي اوجدت نظام بيئي للابتكار قادر على إنتاج وخلق شركات جديدة ومبتكرة ومتطورة كثيرة.

يؤكد عبد الشهري "إنّ نموذج (وادي السليكون) يكشف ان العلم اولاً، وليس المال أو الثروة فالأفكار الجديدة تبدأ دائما من أبحاث الجامعة ثم يأتي المال لدعم الأفكار وتطبيق الأبحاث لتصبح مشروعات ناجحة لاحقا" **(indentarabia.com –عربية– Indepenblent)**

وقد دفع هذا النموذج البحثي المبتكر في جامعتي ستانفورد وبيركلي إلى تمركز صناديق الثروات الخاصة والحكومية في محيط الجامعتين وفي منطقة سان فرانسيسكو، إذ اصبح مديرو الاستثمارات والتمويلات في هذه الصناديق ينتظرون أي فكرة جديدة ستظهر عن مشروعات بحثية طلابية لتمويلها منذ مهدها، على امل ان تصبح لاحقاً ثروة بمليارات الدولارات وهذا الأمر حصل "ياهو" و"فيسبوك" و"غوغل" و" انستغرام " و"سيكو" وسنابلشان، وقبلها كثير من الشركات مثل "فاريان" و "اودبي" و "ابل" و "أي باي" وانتل أو غيرها الكثير من الشركات التي تقيم اليوم بالمليارات.

وقدرت دراسة أجريت في جامعة ستانفورد ان رواد الأعمال الذين انطلقوا من مشروعات بحثية في الجامعة تحولت شركات لاحقا حققوا عائدات بلغت ٢,٧ تريليون دولار سنوياً وخلقوا ٥,٤ مليون وظيفة **(indentarabia.com –عربية– Indepenblent).**

ثانياً: طبيعة العلاقات وآلية العمل في وادي السليكون:

قام الفريد مارشال بوضع ملاحظات عن طبيعة الأقاليم الاقتصادية، وهي تنطبق تماما على وادي السليكون والعناقيد الصناعية، وقد بين مارشال لماذا الصناعات تحاول ان تتجمع جغرافيا على شكل عناقيد، والسبب الأول لذلك هو قدرة الإقليم على دعم الموردين والمنتجين المتخصصين للسلع والخدمات كمدخلات، أما السبب الثاني فهو القدرة على دعم سوق كبير من العمالة الماهرة والمتخصصة، والتي وصفها مارشال بالاقتصاديات الخارجية، كتمييز لها عن الاقتصاديات الداخلية التي تحدث داخل المؤسسات، والسبب الثالث هو لماذا تتجه المؤسسات نحو العناقيد، ويرجع ذلك إلى محاولة الإفادة من الاثار غير المباشرة أو الخارجية للمعرفة، عندما تتشارك المؤسسات المتجاورة للمعرفة التي تتلقاها مع المؤسسات الأخرى في العنقود **(marshall، ١٩٢٠).**

إنّ في وادي السليكون مستوى عالٍ جداً من المعرفة التي تجري داخل المؤسسات سواء بصورة عناقيد أو بشكل منفصل، وتتمحور هذه المعرفة لا فقط في التكنولوجيا وإنّما تشمل أيضا المدير الجيد أو من هو جيد في العلاقات.

إن وادي السليكون اليوم هو أكثر من مجرد تجمع لشركات التكنولوجيا فهناك شبكات واسعة ومترابطة من المنتجين يجري تنظيمها بشكل متزايد على النمو والابتكار، وهذه الشبكات تعزز تطوير منتجات جديدة من خلال تشجيع التخصص والسماح للشركات والمؤسسات ينشر التكاليف والمخاطر

المرتبطة بتطوير منتجات كثيفة التكنولوجيا، فهي تحفز نشر التكنولوجيا الجديدة من خلال تسهيل تبادل المعلومات ووضع الحلول للمشاكل المشتركة للمؤسسات والصناعات، كما تتبنى تطبيق التكنولوجيا الجيدة، لانها تشجع دخول منتجات ومؤسسات جديدة. وهناك ثلاثة عوامل تسهم في تفسير كيفية ان هذه الشبكات تشجع في إنتاج التقدم التكنولوجي في وادي السليكون وهي: **الأول:** هو العلاقة بين أنظمة المؤسسات وعقود العمل منها، والتي تسمح في ان تتحول من الورش الصغيرة في هذه المؤسسات إلى مؤسسات متطورة تكنولوجيا. **الثاني:** يشمل العلاقة بين المؤسسات الكبيرة مع كل اخصائي تصميم صغير يسهم بشئ مميز في تطوير عملية الابتكار في هذه المؤسسات. **الثالث:** هو القدرة على نشر التكاليف الخاصة بما توصلت إليه من تقنيات ومن تطوير المنتجات المشتركة مع باقي المؤسسات **(saxenain، ١٩٩١).**

إنَّ العناقيد الصناعية في وادي السليكون تعمل ضمن منهجية عنقودية محددة، إذ تُسهم الجامعات الأمريكية في جذب المواهب من خارج الولايات المتحدة، وهؤلاء يسهمون في خلق نصف المؤسسات الناشئة في وادي السليكون، وتقوم مختلف فروع تمويل المشاريع في الولايات المتحدة بتقديم ادعم المادي سواء للعسكريين أو الامن القومي أو المخابرات أو المشاريع المدنية، كما ان معاهد البحث الموجودة في ستانفورد هي منظمات غير هادفة للربح وتسهم في تمويل برامج بحثية وتطوير البنى التحتية والاختراعات التي من شانها تغيير العالم، كما تقوم المؤسسات الكبيرة مثل (مايكروسوفت وجوجل) وغيرها باكتساب المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة، من اجل توسيع ابتكاراتها، بالإضافة إلى تمويلها للمشاريع البحثية، وما يميز العمل في وادي السليكون ان ما يقارب اكثر من (٥٠٠٠٠) رجل اعمال هم في الأصل من مؤسسي الصناعات الناشئة والذين اصبحوا فيما بعد من الأثرياء يقومون بالتبرع وتمويل وإقامة المؤسسات الناشئة من خلال الاستثمار وفيها يرفقه العديد من المؤسسات المصرفية والمالية وصناديق التقاعد وغيرها، في ظل وجود نظام بيئي كثيف ومركز من الخدمات المهنية العالية للصناعات التقنية مثل العاملين في العلاقات العامة والاتصالات والمختصين في البرامج الإلكترونية وحتى المحامين **(علي، ٢٠١٧).** وكما هو موضح في الشكل التالي:

شكل (١) آلية عمل العناقيد في وادي السليكون

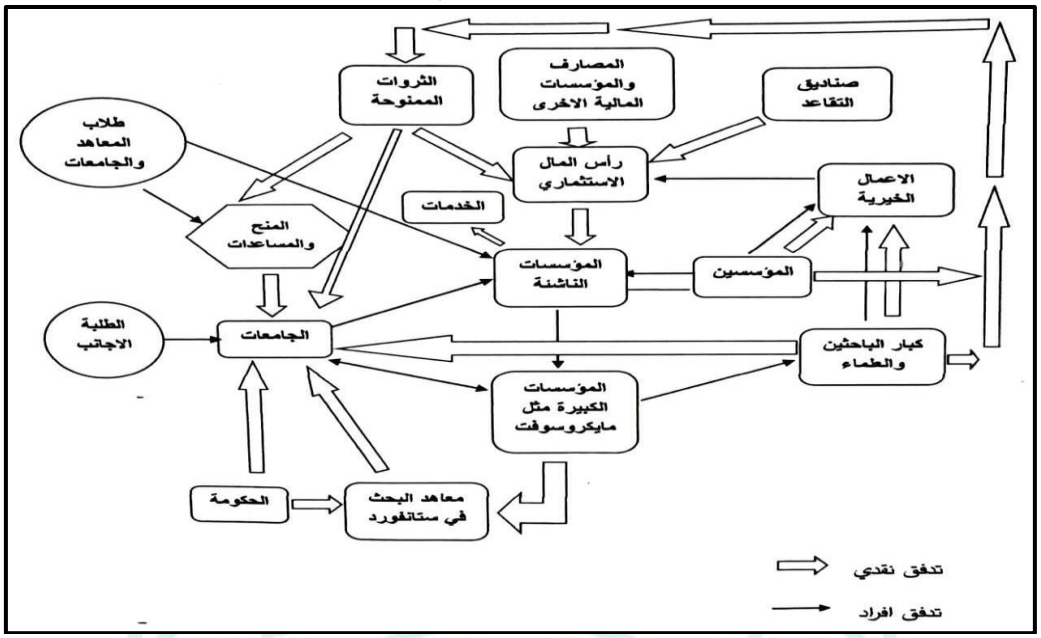

Source: Olivier ezratty: howsilicon valley works.2007: https//:www.oezratty.net.

ثالثاً: عوامل نجاح وادي السليكون

يمكن تلخيص أهم عوامل نجاح وادي السليكون بما يلي:

١- سهولة تدفق رؤوس الأموال

يعد رأس المال المحرك الرئيس في أي مشروع، وهذا ما لا تعتقده شركات وادي السليكون، إذ يساهم النظام المصرفي المتطور في الولايات المتحدة، في سهولة تدفق رؤوس اموال كبيرة من مختلف مناطق العالم للشركات الراغبة في البحث عن ممولين، كما في الشكل الاتي **(Terplan & Mullins, 2015):**

الشكل (٢) حجم الاستثمارات بالدولار في وادي السليكون

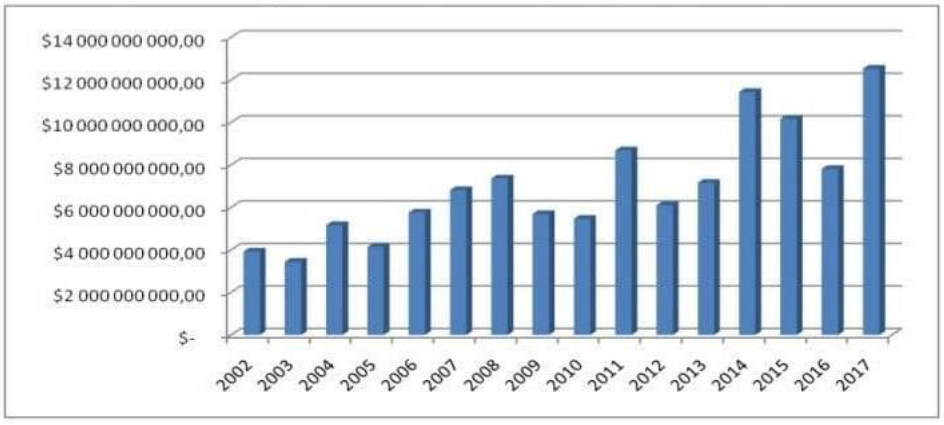

Source: Egon Terplan and Kathryn Mullins, Prosperity and Opportunity in the Bay Area's Innovation Economy, 2015, https://www.spur.org.

الشكل يظهر تضاعف حجم الاستثمارات في مختلف قطاعات وادي السليكون في غضون ١٠ سنوات ليصل إلى أكثر من ١٢ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٧ وهذا ما يعكس تزايد أهمية وادي السليكون كمنطقة جذب للاستثمارات.

٢- توفر رأس المال المخاطر

رأس المال المخاطر عبارة عن أسلوب أو تقنية لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة شركات تدعى بشركات رأس المال المخاطر، وهذه التقنية لا تقوم على تقديم النقد فحسب كما هو التمويل المصرفي بل تقوم على أساس المشاركة بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا المبلغ.

التمويل برأس المال المخاطر عن التمويل المصرفي في وادي السليكون إذ لا يختلف تغير منطقة جذب لهذا النوع من رؤوس الأموال (**Silicon Valley Leadership Group and Silicon Valley Community Foundation، ٢٠١٥**). كما في الشكل التالي:

الشكل (١٤) حجم رأس المال المخاطر المستثمر في مختلف المناطق الصناعية في USA

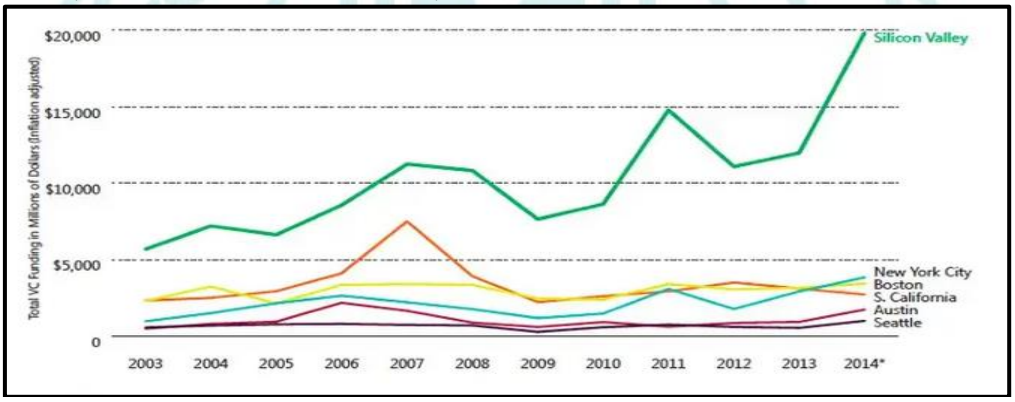

Source: Silicon Valley Leadership Group and Silicon Valley Community Foundation, Silicon Valley Competitiveness and Innovation Project: 2015.

يوضح الشكل السابق مدى جاذبية "وادي السيلكون" بالنسبة لرأس المال المخاطر الذي تجاوز ٢٠ بليون دولار بحلول سنة ٢٠١٥، وهذا يرجع أساسا لاعتبار الاستثمار في المجال التقني الذي تقوده شركات "وادي السيليكون" كأهم المجالات المربحة في الوقت الحالي مع مستويات مخاطرة مقبولة وبروز العديد من الشركات الناجحة في هذه المجالات، وهذا ما يشجع تدفق رأس المال المخاطر الذي يستهدف عادة المشروعات الواعدة.

٣- مركز للبحث العلمي والابتكار

البحث العلمي والتطور التكنولوجي الذي يتميز بهما "وادي السيليكون" يعد من أهم عوامل نجاح و تطور هذه المنطقة، ويمكن اعتبار العلاقة بين مؤسسات البحث العلمي و أرباب العمل في "وادي

السيلكون" علاقة تاريخية تعود لتاريخ نشأته، إذ تضم المنطقة بعض أهم الجامعات الرائدة في المجال التقني على غرار جامعة ستانفورد، وتبرز أهم ملامح هذه الشراكة في كون هذه المنطقة منطقة ابتكار وتصنيع الأغلب تقنيات التكنولوجيا الجديدة بمختلف أنواعها خاصة مع بداية القرن الواحد و العشرين، وما صاحبه من تطور في مجال الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات (**Silicon Valley Leadership Group and Silicon Valley Community Foundation، ٢٠١٥**).

الشكل (١٥) عدد براءات الاختراع المسجلة من وادي السليكون

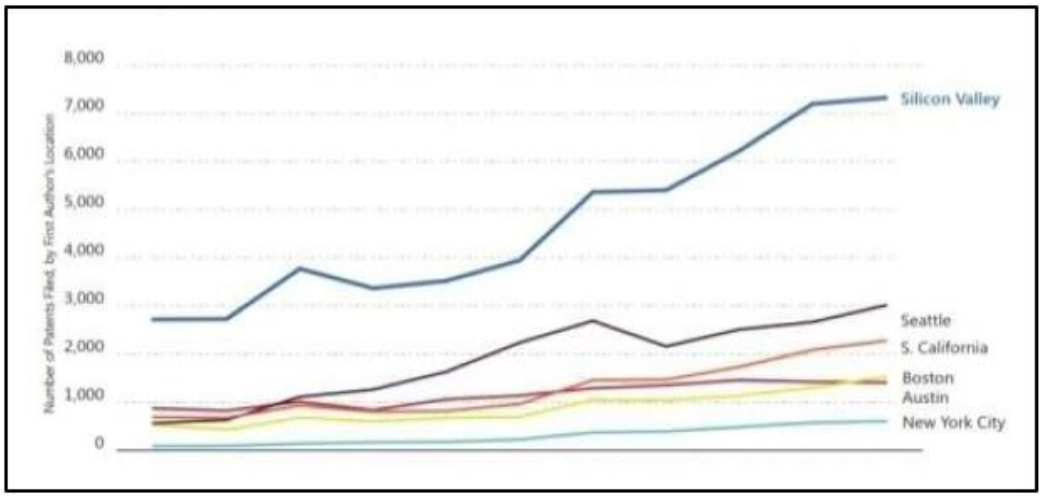

Source: Silicon Valley Leadership Group and Silicon Valley Community Foundation, Silicon Valley Competitiveness and Innovation Project: 2015

٤- طبيعة مجال التكنولوجيا

يعد مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أسرع المجالات تطوراً على الصعيد العالمي بسبب استحواذ التقنيات الحديثة على العديد من نواحي الحياة (تعليم، صحة، ترفيه، تصنيع....)، وتعتبر شبكة الإنترنت الدعامة الأساسية لهذا التطور، وهذا ما ساهم في تطور الشركات المهتمة بالصناعات التقنية والخدمات عبر الإنترنت، ومنها الشركات الناشطة في "وادي السيليكون "خاصة مع بعض من الأمثلة الناجحة (Facebook , Google). انعكس هذا على شهرة المنطقة كحاضنة للمشاريع التقنية (**Silicon Valley Leadership Group and Silicon Valley Community Foundation، ٢٠١٥**).

رابعاً: مظاهر مساهمة ودور وادي السليكون في تطوير الاقتصاد

١- المساهمة في الناتج الداخلي الخام

منطقة وادي السليكون تشكل أهم منطقة اقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية نظراً لمساهماتها في القسط الأكبر من الناتج الداخلي الخام للبلاد، إذ تتجاوز عتبة ٣٠٠ بليون دولار بحلول سنة ٢٠١٣، وفي عام ٢٠١٥ تتجاوز عتبة ٤٠٠ بليون دولار.

الشكل (١٦) الناتج الداخلي الخام لمنطقة وادي السليكون فترة ٢٠٠١-٢٠١٥

المصدر: مجلة فوريس لغاية سبتمبر ٢٠١٨

٢- يضم أكبر تجمع لشركات التكنولوجيا

تضم منطقة وادي السليكون بعض أكبر الشركات من ناحية القيمة السوقية في العالم، إذ تحتل ٨٢ شركة من شركات وادي السليكون مرتبة من أصل ٢٠٠٠ أكبر شركة قيمة سوقية في العالم (حسب آخر تصنيف لمجلة فوريس) وتبرز شركات قطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال كأكبر الشركات في وادي السليكون كما يوضح الجدول التالي:

جدول (٦) أكبر شركات وادي السليكون قيمة سوقية

اسم الشركة	المرتبة عالميا	القيمة السوقية (بالبليون دولار)
Appel	٨	٩٢٦,٩٠
Alphabet	٢٣	٧٦٦,٤٠
Intel	٤٩	٢٥٤,٨٠
Facebook	٧٧	٥٤١,٥٠
Oracle	١٠٧	١٩١,١٠
Visa	١٦٤	٢٩٥,١٠

المصدر: مجلة فوريس لغاية سبتمبر ٢٠١٨

٣- معدل نمو الوظائف في وادي السليكون

تتميز سوق العمل في المناطق الصناعية بنشاط ملحوظ نظراً لحجم الطلب على العمالة في هذه المناطق، ومن مميزات منطقة وادي السليكون التزايد الطردي للطلب على العمالة كانعكاس للنمو الاقتصادي في هذه المنطقة، إذ تشكل المنطقة مركز تجمع وطلب للعمالة خاصة المؤهلة وعالية التكوين في المجال التكنولوجي. إذ يوضح الشكل التالي حجم العمالة في وادي السليكون خلال مدة ١٦ سنة إلى غاية سنة ٢٠١٧، إذ تتجاوز حجم العمالة عتبة ١,٦ مليون موظف بحلول سنة ٢٠١٧.

الشكل (١٧) حجم العمالة في وادي السليكون

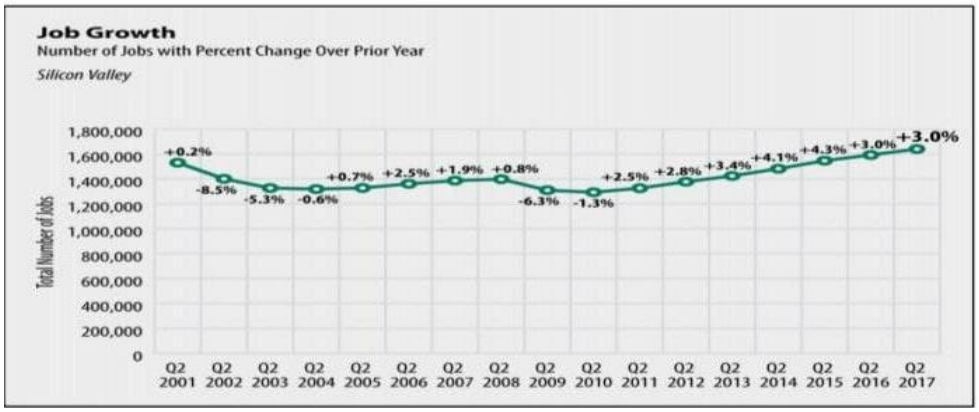

Source: U.S. Bureau of Labor Statistics Quarterly Census of Employment and Wages, 2019.

نلاحظ من الشكل السابق ثبات معدل النمو بشكل مقبول خلال آخر ٧ سنوات، إذ يعد زيادة وتوسع حجم الأعمال في هذه المنطقة، أهم سبب في زيادة الطلب على اليد العاملة من مختلف الجنسيات، كما توفر الجامعات ومراكز البحث العلمي المتواجدة بذات المنطقة يد عاملة مؤهلة بما يتناسب مع احتياجات وخصائص الصناعات التقنية المتقدمة تكنولوجيا.

٤- حضانة المشروعات التكنولوجية الطموحة.

منطقة "وادي السيليكون" تعد منطقة حضانة مشجعة لإنشاء مشاريع طموحة خاصة المهتمة بمجال التكنولوجيا، ومع بروز العديد من الأمثلة الناجحة في السنوات الأخيرة، و وجود العديد من الجهات المهتمة بالاستثمار في مثل هذه المشاريع، وكلها عوامل مشجعة على إنشاء أعمال جديدة، إلا أن العديد من هذه المشروعات يكون مصيرها الفناء أو تحويل النشاط نظرا للمنافسة الدائمة و القوية من طرف كبرى الشركات التي تستحوذ على أغلب الحصص السوقية، فضلاً عن سعي الشركات الكبرى للاستحواذ و امتلاك أي منافسين محتملين لها (مثل استحواذ Google على YouTube)، يوضح الشكل التالي عدد الشركات الجديدة في "وادي السيليكون" وكذا عدد الشركات التي أغلقت نشاطاتها :

الشكل (١٨) عدد المؤسسات الجديدة والمؤسسات المغلقة لنشاطها

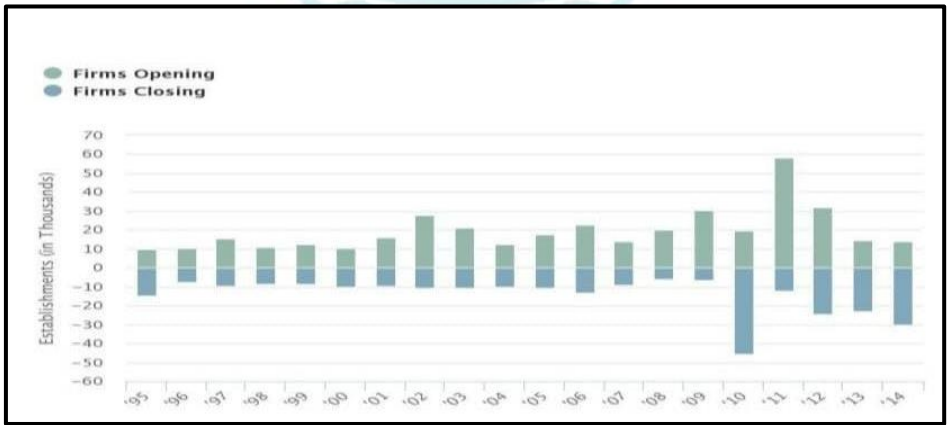

Source: NETS Database, 2014.

اولاً: الاستنتاجات:

يمكن ادراج أهم الاستنتاجات التي تم استخلاصها من الدراسة، وهي على النحو الآتي:

١-تعد العناقيد الصناعية شكلاً ناجحاً للعلاقات التشابكية بين المشروعات المختلفة، ويعتمد نجاحها على وجود ترابط قوي، وأن يعمل كل ذلك في بيئة مشجعة.

٢-تؤدي العناقيد الصناعية دوراً رياديا في النهوض بالاقتصاد الوطني وتنميته ودفع قدرته على مواجهة تحديات العولمة وتحرير التجارة والمنافسة.

٣-حظيت العناقيد الصناعية باهتمام كبير في اقتصاديات العالم كافة بسبب قدرتها على تفعيل الترابط والتشابك الاقتصادي للدول والحد من مخاطر العولمة والمنافسة مع المنتجات المستوردة، وتعد سبيلاً لدمج الصناعة في الاقتصاد العالمي عبر زيادة تنافسيتها.

٤-ترتكز العناقيد الصناعية على التركيز الجغرافي والتخصيص والابتكار والمنافسة والتعاون هو ما يمكنها من تحقيق الميزة التنافسية المطلوبة.

٥-تعد تجربة "وادي السليكون" ملهمة لباقي الاقتصاديات على مستوى العالم، إذ سعت العديد من الدول الى استنساخها على غرار "وادي السليكون" بالهند، سنغافورة، ...الخ.

٦-تجربة باكستان قد تخطت المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المخاطر التى لحقت بها وذلك عن طريق الانضمام إلى العنقود، ومن ثم دعمت قدرتها التنافسية في ظل الاقتصاد العالي الجديد.

٧-تعد تجربة مصر في تجمعات العناقيد الصناعية بأنها ترتكز على الصناعات المتوسطة والصغيرة وانها تخلو الى حداً ما من قطاعات الدعم التكنولوجي، كون لا يوجد فيها وحدات متصلة تقوم على البحث العلمي.

٨-من قراءة واقع الصناعات في الاقتصاد العراقي نجد أن عدد الصناعات المتوسطة والصغيرة بعد عام ٢٠٠٣ قليل جداً ولا يناسب حجم الانفتاح الاقتصادي، ويعزى ذلك الى الأوضاع الأمنية المتردية، وسياسة الآغراق للاقتصاد العراقي، وانخفاض نسبة التمويل للمشاريع الصناعية، وكذلك عدم دقة الاحصائيات لهذه الصناعات.

٩-انخفاض نسبة مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بباقي القطاعات المكونة له، إذ لم تصل إلى (٢%) خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠.

ثانياً: الاقتراحات

١- ضرورة دعم الدولة لتطوير العناقيد الصناعية لما يمككن أن تحققه هذه العناقيد من أثر على الأداء الاقتصادي للدولة من خلال توفير بنية تحتية داعمة لنمو العناقيد الصناعية.

٢- إعادة هيكلة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في العراق لتتماشى مع السياق الحديث للعناقيد الصناعية، فضلاً عن دعم وتشجيع انشاء مراكز البحث المتخصصة في المواقع الصناعية.

٣- حلّ مشاكل ملكية الأراضي (العقار الصناعي) الذي يعاني منه أصحاب المصانع بسبب عدم حيازتهم ملكية للأراضي التي عليها مصانعهم، فضلاً عن عدم توفر عقار صناعي للمستثمرين الجدد.

٤- بذل المزيد من الجهود من طرف الهيئات الحكومية لتوعية رؤساء المشروعات بأهمية العناقيد الصناعية من أجل التوعية بالفوارق بين التنافس والتعاون للوصول بالعنقود لمراحل أكثر تطوراً.

٥- ضرورة تفعيل دور العناقيد الصناعية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الآتي:

أ- فسح المجال للقطاع الخاص لإدارة هذه الصناعة، بأشراف الحكومة لتقديم الدعم التشريعي والاستشاري والتوجيهي.

ب- فسح المجال للقطاع الخاص لإدارة وتمويل الصناعات التي تكون اغلب مدخلاتها مستوردة، والتي تؤدي إلى رفع تكاليف الوحدة المنتجة، مع تقديم الدعم اللازم من الحكومة لهذه الصناعات لمساعدة القطاع الخاص على النهوض بها.

ت- انشاء مشروعات مشتركة جديدة يساهم فيها العاملون في العنقود من أجل تطوير نوعيات جديدة من التكنولوجيا أو من أجل التسويق المشترك أو لإنتاج مدخلات وسيطة.

ث-دعم وأنشاء حاضنات الاعمال لما لها من دور مهم في دعم وتكوين العناقيد الصناعية.

المصادر :

1) Alfred marshall .(١٩٢٠) .principles of economics .London :macmillan and company.
2) Annalee saxenain .(١٩٩١) .the orgins and dynamics of production networks in silicon valley .Elsevier science publishars.
3) Association of Government .(٢٠١١) .what are industrial cluster .san diego: Association of Government.
4) Cstalin Boja و، Clusters Models .(٢٠١١) .Factors and Characteristics . International Journal of Economic Practices and Theories, Vol. 1, No. 1.
5) Egon Terplan و، Kathryn Mullins .(٢٠١٥) .Prosperity and Opportunity in the Bay Area's Innovation Economy تم الاسترداد من https://www.spur.org.
6) https://ar.m.wikipedia.org.(بلا تاريخ) ./
7) Indepenblent –عربية– indentarabia.com.(بلا تاريخ) .
8) Manuel Portugal Ferreira و ، others .(٢٠١٢) .impact of cluster on the innovation output & the appropriation of rents from innovation .journal of technology management & innovation, Vol 7.

9) Rachel v. smith .(٢٠٠٩) .industry cluster analysis .inspring a common strategy for development central pennsylvania workforce development corperation Lewisburg, pa.

10) Rakesh Basant .(٢٠٠٢) .Knowledge Flows & Industrial Clusters- an Analytical Review of Literature .Ahmadabad: Indian Institute of Management.

11) Sarah Gray .(٢٠١٨) .Trump Policies Highlighted in Scathing U.N. Report On U.S. Poverty"... "The United States has the highest rate of income inequality among Western countries .U.S.A.

12) Silicon Valley Leadership Group and Silicon Valley Community Foundation . .(٢٠١٥)Silicon Valley Competitiveness and Innovation Project .

13) The Implementation of Monetary Policy ٢٩) .July, 2015 .(The Federal Reserve in the International Sphere .Zaw Thiha Tun.

14) World Economic Forum .(٢٠١٥) .Global Competitiveness Report 2013–2014 .World Economic Forum.

15) World Trade Organization .(٢٠١٨) .Trade recovery expected in 2017 and 2018, amid policy uncertainty .Geneva, Switzerland: World Trade Organization.

١٦) إيهاب علي. (٢٠١٧). إمكانية الإفادة من تجربة العناقيد الصناعية في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق. اطروحة دكتوراه . كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

١٧) شوقي جباري، و بوديار زهية. (٢٠٠٨). تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استراتيجية العناقيد الصناعية، قراءات في التجربة الإيطالية. المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية في الدول العربية. الجزائر.

١٨) شوقي جباري، و حمزة العوادي. (٢٠١٣). قراءات في التجارب الدولية الرائدة لاستراتيجية العناقيد الصناعية،. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية.

١٩) غرفة التجارة الشرقية. (٢٠١٣). المملكة العربية السعودية: دراسة حول آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناع في المملكة العربية السعودية. السعودية: قطاع الشئون الاقتصادية مركز المعلومات والدراسات.

٢٠)محمد راتول وصليحة فلاق. (٢٠١٣). العناقيد الصناعية كآلية لمواجهة التحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. "ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الوطني حول " دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفي دعم تنافسيتها محلياً ودولياً".

٢١)ممدوح محمد مصطفى. (٢٠١٤). استراتيجية توطين المشروعات الصناعية في مصر: دراسة حالة إقليم جنوب الصعيد. اطروحة دكتوراه. مصر: كلية الهندسة، جامعة عين الشمس.